مشروع قانون المالية لسنة 2006

خطاب السيد وزير المالية

أمام مجلس المستشارين

الأربعاء 20 شوال 1426 / الموافق 23 نونبر 2005

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

لي كامل الشرف بأن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع قانون المالية لسنة 2006 كما صادق عليه مجلس النواب.

إن جوهر توجهات هذا المشروع مستمد من التوجيهات الملكية السامية و التي ركزت على قضايا أساسية بالنسبة لحاضر و مستقبل بلادنا، مستهدفة الدفع نحو إحكام بناء النسيج الاقتصـــــادي و الاجتماعي.

فمن منظور شامل لبناء المجتمع الحداثي الديمقراطي، يجدد المغرب العزم، وهو يخلد الذكرى الخمسين لعودة جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، على كسب رهانات الإشكالية التنموية وتطوير القدرة على مجابهة التحديات التي تطرحها تحولات عميقة في محيطنا الداخلـــــــي و الدولي.

هكذا، وارتكازا على إعلان جلالة الملك محمد السادس لمبادرة التنمية البشرية وإشراف جلالته المباشر والميداني على انطلاق أوراشها في مختلف ربوع الوطن، تكون بلادنا قد حققت تقدما ملموسا في إنضاج استراتيجية التقدم الاجتماعي.

إنها استراتيجية تترجم التناغم الخلاق بين إرادة ملكية رائدة ومبدعة وطموحات متواصلة لقوى التقدم في أن يتوج المجهود المبذول خلال السنين الأخيرة في مجال مواجهة المظاهر الصارخة للخصاص الاجتماعي بوضع اللبنات الضرورية لتقوية تماسك وتلاحم المجتمع المغربي.

وبهذا المذهب الجديد للعمل الاجتماعي المتسم بالشجاعة والشفافية في تعرية تعدد مظاهر الخصاص الاجتماعي، تضع بلادنا نفسها على سكة تعبئة شاملة يخدم مكونات الشعب المغربي في عمل تضامني يخدم هدف محو الفوارق بين الفئات الاجتماعية والأقاليم والعمالات والجماعات والأحياء.

السيد الرئيس،

ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2006 في سياق مواصلة عمل الحكومة لتنفيذ برنامجها وتكييف آليات إعماله على أرض الواقع تمشيا مع مستجدات ظرفية اقتصادية اعترتها عدد من المستجدات والإكراهات. لذلك تتكامل الإجراءات والبرامج المدرجة ضمن هذا المشروع لتدبير الصعوبات المنبثقة ومواجهة الإكراهات الظرفية والبنيوية بإرادية وعزم وتحويلها إلى منطلقات للعمل قصد تعزيز مكتسبات بلادنا وهي تسير بخطى ثابتة لربح رهان الدمقرطة والحداثة والتطور المتوازن اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا.

وعلى رأس الصعوبات التي أفرزها سياق تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2006 وجب الوقوف على :

أ- تنامي ثقل الفاتورة النفطية التي بلغت مستوى قياسيا بفعل الارتفاع المهول الذي شهده السوق الدولي. وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تفاقم عجز الميزان التجاري من جهة أولى وإلى تسارع تحملات ميزانية الدولة المترتبة عن آليات مقاصة المنتوجات النفطية من جهة أخرى ؛

ب- انخفاض المحصول الفلاحي بنحو 50 % عن متوسط المحصول المسجل في السنوات الأخيرة من جراء قلة التساقطات المطرية ؛

ج- ضخامة تكلفات الإجراءات الرامية إلى مواجهة إشكاليتي صناديق التقاعد وثقل الكتلة الأجرية على موازنة الدولة.

إن تأكيد الحرص على التدبير المحكم لهذا النوع من المصاعب والإكراهات يستمد أسسه من ضرورة بلورة البدائل البنيوية في إطار من الوضوح والشفافية. وهو كذلك حرص يمليه وازع مسؤولية الإشراف على الشأن العام وفق ضوابط المصارحة، مصارحة الرأي العام ومصارحة الجهاز التشريعي بمستلزمات مواجهة التحديات و بالتحملات المالية المترتبة عنها.

فرغم تكلفتها يشكل اختيار الحلول البنيوية المعبر الضروري والآمن لتمنيع الجهاز الإنتاجي وضمان تماسك النسيج الاجتماعي. وهذا التوجه الذي قابلنا به إكراهات السنة الفارطة هو الذي مكن من تسجيل إنجازات إيجابية خلال سنة 2005.

وبالفعل توضح عدد من المؤشرات أن الأداء العام للاقتصاد المغربي صمد أمام مصاعد كبرى وحقق تطورات ملموسة تظهر على خمسة أصعدة :

1- ارتفاع استقطابية بلادنا لتدفقات الاستثمارات الخارجية و التي بلغت خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2005 حوالي 12 مليار درهم بالنسبة للمشاريع التي اعتمدتها اللجنة البين وزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول.

وهي استقطابية لمست قطاعات جديدة (تجهيزات السيارات وتصنيع معدات صنع الطائرات...) إلى جانب القطاعات التقليدية (سياحة، نسيج وصناعات تحويلية مختلفة) من جهة أولى. وهمت عمليات تشاركية لفائدة تطور الإشعاع الدولي للمكتب الشريف للفوسفاط مع شركات من البرازيل والهند وباكستان من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة برز تطور الإستقطابية كذلك في مشاريع الخدمات الموجهة للخارج على شكل توطين مراكز الاتصال بالمغرب والذي أصبح الوجهة الأولى لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي ذي الحمولة التشغيلية المهمة.

2- تسجيل نتائج إيجابية في الإنجازات القطاعية حيث حققت صادرات الحوامض ارتفاعا ب 12 % وصادرات الصيد البحري الساحلي تزايدا ب 7،8 % وصادرات الفوسفاط تقدما بحوالي 11،5 % خلال الثماني الأشهر الأولى. كما أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ارتفعت بنسبة 4 % خلال انصف الأول من هذه السنة وتواصل تطور قطاع البناء و الأشغال العمومية كما يبرز ذلك مؤشر ارتفاع القروض البنكية بنسبة 16،7 % . كما شهد قطاع إنتاج الطاقة ارتفاعا بنسبة 9 % مترجما بذلك ارتفاع الإستهلاك الإنتاجي.

وتنضاف إلى ذلك مؤشرات التطور المتصاعد لقطاع الإتصالات وعلى رأسها وتيرة ارتفاع رقم معاملات شركة اتصالات المغـــرب (16،4 % خلال التسعة أشهر الأولى لسنـــــة 2005).

و المؤشرات الدالة على تقوية المسار الإنتعاشي لقطاع السياحة و الذي ارتفعت إيراداته ب 13 % وأعداد السواح ب 4 % وعدد المبيتات ب 16 %.

إن هذه مؤشرات توضح الثقة في المغرب واستقراره والتي انعكست على مستوى استمرار ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي سجلت زيادة ب 4 % خلال التسعة أشهر الأولى لهذه السنة. وضمن المؤشرات التي تبرز تطور النشاط الإقتصادي بصفة عامة ارتفاع حجم القروض البنكية بحوالي 11 % .

وأخيرا، هناك تطور الموجودات الخارجية و التي وصلت إلى 143 مليار درهم أي ما يمثل القدرة على تغطية 10 أشهر من الواردات.

3- التقدم في تطبيق مسلسل إصلاح القطاعات الحيوية : قطاعات النقل و الماء و القطاع المالي... فمن منطلق تراكمي تتم معالجة وضعية المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي (القرض العقاري والسياحي، البنك الوطني للإنماء الاقتصادي) والمؤسسات العمومية العاملة في قطاع البناء والتهيئة العمرانية وشركات الدولة المتدخلة في قطاع الفلاحة وصناديق التقاعد.

وعموما بدأت تبرز نتائج المجهود المبذول لإدخال إصلاحات متتالية على مؤسسات ومقاولات القطاع العام حيث تشهد مؤشرات تدبيرها المالي تحسنا ملحوظا كما يوضح ذلك التقرير المرفق بمشروع قانون المالية 2006. وعلى رأس هذه المؤشرات ارتفاع حجم استثماراتها بحوالي 30 % ورقم معاملاتها بما يناهز 10 % و قدرتها على التمويل الذاتي ب 44 % و انخفاض ديونها ب 3 %.

4- تحسن أداء المالية العمومية من زاوية تطور المداخيل وعلى مستوى السلوك العام للنفقات العمومية.

فإيرادات الضرائب المباشرة تواصل ارتفاعها سنة بعد أخرى وسجلت (+18 %) والضريبة على القيمة المضافة كذلك (+10 % ونفس التوجه تعرفه حقوق التسجيل والتنبر(+14،7 %). ويعكس هذا التوجه ، في سياق لم يعرف أية زيادة في الضغط الجبائي ، تحسن أداء الإدارة الجبائية في تتبع الوعاء الجبائي ومراقبته من جهة أولى وارتفاع وتيرة الأنشطة الاقتصادية في عدد من القطاعات الأساسية من جهة ثانية.

كذلك أعطى مجهود التحكم في النفقات العمومية وترشيدها أكله بالرغم مما عرفته نفقات الموظفين من ارتفاع مسترسل نتيجة تطبيق الإلتزامات المترتبة عن الحوار الإجتماعي من ترقيات استثنائية وتحسين مستوى أجور الوظيفة العمومية وتحملات عملية المغادرة الطوعية (8،4 مليار درهم ككلفة صافية).

هذا وارتباطا مع تحسن التدبير العمومي للمشاريع التجهيزية، ارتفعت نفقات الإستثمار العمومي ب 11،5 %.

ومن زاوية الدين العمومي، تواصل التحكم في حجم دين الخزينة العمومية رغم تسجيل ارتفاع الدين الداخلي نتيجة التوجه المنطقي في تفضيل تغطية حاجيات الخزينة العمومية من موجودات السوق المالي الداخلي.

هكذا يصل العجز الموازني إلى 3،5 % في متم 2005 حيث سيبقى في حدود المتوقع (3،2 %). وهو عجز خارج التحملات الاستثنائية المجسدة في تكاليف المغادرة الطوعية.

لكن من الضروري إبراز الإكراهات المترتبة عن تزايد تحملات صندوق المقاصة والتي وصلت إلى 13،8 مليار درهم ويعود الجزء الأكبر منها إلى مقاصة المحروقات منها 7،2 مليار للمنتجات النفطية و 2،5 مليار للغاز بوطان و4،1 مليار لمقاصة المواد الأساسية وعلى رأسها الحبوب والسكر.

5- الإقرار بقدرة المغرب على تثمين الدينامية المترتبة عن التحكم في التوازنات الاقتصادية الشمولية. وهو ما ترجمه اعتراف محافل دولية كالتقييم الإيجابي الذي صدر على المجلس الإداري لصندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد المغربي (شتنبر 2005) وهناك أيضا الرفع من التنقيط المخول للمغرب بالنسبة لديونه في الأمد الطويل بالعملة الصعبة من **BB إلى +BB** مع آفاق مستقرة.

لكن و رغم تحسن الأداء العام للاقتصاد الوطني لابد من الإقرار بأنه ما زال دون اكتساب الشروط الضرورية للتحكم في وتيرة معدل النمو من جهة أولى وما زال يفتقر للنوابض اللازمة لتليين ومواجهة الصدمات الخارجية والتي ستتنوع أشكالها وتتظافر مفاعليها مع تسارع وتعقد تحولات المشهد الاقتصادي الدولي و تعمق صيغ الشراكة والانفتاح من جهة ثانية.

التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية 2006

ارتباطا مع البرنامج الحكومي الساعي نحو تدارك متطلبات التأهيل الاقتصادي والاجتماعي، تشكل التوجيهات الملكية السامية دفعة نحو جعل التدخلات العمومية تتركز على الانشغالات الحقيقية والطموحات المشروعة لأوسع فئات الشعب المغربي. وهو ما سعى هذا المشروع نحو ترجمته كأولويات من زاوية التحديد العقلاني للاعتمادات وانتقاء المشاريع المجسدة لمستلزمات التنمية المندمجة.

وهكذا وكما ستلاحظون فهذه الميزانية هي ميزانية التضامن والإرادية والمسؤولية. بالإضافة إلى أنها ميزانية تعمل كسابقاتها لضمان الدفاع عن الكيان الوطني والذود عن الوحدة الترابية بقيادة صاحب الجلالة حامي الوطن وقائد القوات المسلحة الملكية.

ومن منظور تركيبي، تتلخص توجهات هذا المشروع في أربعة مستويات أو أبعاد كبرى متداخلة ومتكاملة.

أبعاد التضامن الاجتماعي للرقي بالإنسان المغربي في مشروع قانون المالية

وهي أبعاد تعززت بجملة من التجديدات والتي حملتها الفلسفة المؤسسة للمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. وهي مبادرة أسس لها التوجيه الملكي السامي لترتقي بالتدخلات العمومية في المجالات الاجتماعية إلى ما يكفل التأهيل الاجتماعي عبر انتهاج المقاربات التشاركية والتعاقدية وإسهام النسيج الجمعوي المحلي والفئات الاجتماعية المستهدفة.

يكمن التجديد ، إلى جانب الدعوة نحو تركيز الجهود على المظاهر الصارخة للخصاص الاجتماعي ، في جعل البعد الاجتماعي للتنمية جوهر المشروع الحداثي الديمقراطي لبلادنا. ويتجلى كذلك في ترجمة الإرادة السياسية لمحاربة الفقر والتهميش باعتماد نهج اللامركزية وعدم التركيز وسياسة القرب توخيا لجعل التضامن الاجتماعي مسؤولية جماعية وميدانية لمختلف مكونات الشعب المغربي.

فبغرض تدراك الخصاص الملحوظ في مضمار **التشغيل** وتأسيسا على خلاصات وتوصيات "مبادرات التشغيل" يتضمن مشروع قانون المالية عدة إجراءات نذكر على رأسها :

- التحفيز على العمل الأول لتيسير اندماج الشباب حاملي الشهادات في المقاولات والرفع من مستوى تأطيرها ؛

- تشجيع صيغ التشغيل الذاتي عبر وضع آليات المواكبة الضرورية على مستوى الجهات للمساعدة على إحداث المقاولات برأسمال لا يتجاوز 250.000 درهم ؛

- تطوير صيغ الوساطة داخل مختلف مكونات سوق الشغل من خلال إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات وإحداث مرصد وطني للتشغيل وتنمية الشراكة مع القطاع الخاص واشراك المجالس الجهوية في متابعة أوضاع التشغيل وإنعاش فرصه ؛

- دعم صندوق لضمان القروض البنكية لفائدة إحداث المقاولة الفتية وتيسير الجدولة وتخفيف وإعادة هيكلة القروض الممنوحة للمقاولين الشباب.

كذلك وبهدف تنفيذ قانون **التغطية الصحية**، شكلت سنة 2005 منطلقا لتجسيد هذا الركن الأساسي من مشروع المجتمع التضامني والخاص بتكريس مبدأ الحق في الصحة بالنسبة لجميع المواطنات والمواطنين.

إن دخول قانون التأمين الإجباري على المرض إلى حيز التنفيذ منذ 18 غشت المنصرم بالنسبة للقطاعين العام والخاص سينقل معدل التغطية من 17 % إلى 34 %. وستكون سنة 2006 سنة بداية إعمال نظام المساعدة الطبية للسكان ذوي المداخيل الضعيفة ، بتمويل من طرف الدولة والجماعات المحلية والمستفيدين.

وبخصوص **قطاع الصحة** ، انصب مشروع قانون المالية لسنة 2006 على تقوية دينامية الإصلاح الاستراتيجي لهذا القطاع سواء من زاوية تعزيز البنية الاستشفائية ومواصلة مشروع دعم تدبير قطاع الصحة وتوسيع مجال تطبيقه ليشمل مراكز استشفائية جديدة في إطار التوجه القاضي بتحديث تجهيزات ونمط تدبير المستشفيات العمومية.

إنه توجه يستهدف الوصول إلى تدبير لا متمركز للخدمات الصحية العمومية في سياق العمل بمبدأ الجهوية وتحسين طرق تمويل قطاع الصحة وتقوية شبكة المستشفيات وتوسيع شبكة مؤسسات الصحة الأساسية بقصد تطوير بنيات عرض العلاج والوقاية. ومن شأن تكثيف البرامج المتعلقة بإنعاش الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض المعدية وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنايات ودعم المراكز الاستشفائية الجامعية وتحسين استعمال وتوفير الأدوية والعناية بصحة الأم والطفل أن يساهم في تقوية ونجاعة عرض الخدمات العلاجية.

الأبعاد الاجتماعية للمشروع تتجلى كذلك في المجهود المالي المهم المرصود **لقطاع التعليم** ضمن الدعم المخصص له طبقا لمراحل تطبيق توجهات الميثاق الوطني.

فبجانب مواصلة هدف تعميم التعليم وتقوية سبل الحكامة والترشيد داخل مختلف الأطوار ، ركز مشروع قانون المالية على متطلب النهوض بجودة التكوين. ويبرز الحرص على تقوية الاستثمار في هذا الميدان من خلال السعي نحو إعادة تأهيل الطاقم التربوي وتوفير التكوين المستمر له إضافة إلى تحسين الوسائل البيداغوجية والأدوات المعتمدة في عمليات التدريس. ويتجلى الحرص على الجودة بصفة خاصة في مسلسل تعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل داخل مؤسسات التعليم.

ويستهدف برنامج تعميم الإعلاميات داخل هذه المؤسسات إلى تجهيزها المعلوماتي والعناية بنجاح عملية تكوين المؤطرين في ميدان تكنولوجيات الإعلام والتواصل وبلورة محتوى بيداغوجي يتلائم مع الخصوصيات المحلية ويرتكز على برامج معلوماتية وعلى أجهزة بيداغوجية مواتية لترسيخ ميولات الممدرسين نحو استيعاب مزايا هذه التكنولوجيات.

إنها مبادرة واعدة بشراكة مع الوكالة الوطنية ANRT في إطار مشروع سيكلف ما يفوق مليار درهم وسيمول بواسطة صندوق الخدمة العمومية ويتعلق باقتناء 104.000 حاسوب في أفق تجهيز مختلف الإعداديات والثانويات بقاعات متعددة الوسائط سنة 2007 لفائدة 6 ملايين تلميذ وتلميذة.

ولبلوغ تأهيل مهني محكم للموارد البشرية خصص مشروع قانون المالية اعتمادات لمواصلة أنشطة التكوين بواسطة التعليم وبرنامج الإدماج السوسيو مهني للمعتقلين وكذلك إدماج خريجي التكوين المهني وتعميق الدراسات المتعلقة بصياغة برامج التكوين المهني وتأهيل مسلكيات التكوين المهني التي يشرف عليها القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك تتوالى عمليات بناء مؤسسات التكوين المهني المتخصصة في عدة صناعات وفي التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل وقطاع السياحة.

والجدير بالذكر إلى أن قطاع التعليم حظي بالحصة الأكبر من حجم ارتفاع ميزانية الاستثمار.

وفي سياق تدارك الخلل الاجتماعي الذي تشكله آفة **الأمية** ، وسع مشروع القانون من الاعتمادات المخصصة لمواصلة برنامج التربية غير النظامية وبرنامج تقليص معدل الأمية في صفوف السكان النشطين الأكثر احتياجا وخاصة الفتيات والنساء داخل العالم القروي.

وتبرز التوجهات الاجتماعية لمشروع قانون المالية لسنة 2006 كذلك على صعيد توفير **الخدمات والمرافق الأساسية.**

فبوثيرة أقوى تتواصل برامج الربط بشبكة الماء الصالح للشرب وبشبكة الكهرباء. وتوضح نسبة الإنجاز سنة بعد سنة أن هدف تعميم الربط على مختلف مناطق البلاد ينجز بخطى ثابتة...

ونفس التوجه يقود برنامج **المسالك القروية** وفك العزلة عن البوادي والذي دخل مرحلته الثانية بغرض الانتقال من 54 % حاليا إلى 80 % في أفق 2007 ، كمعدل عام لربط سكان العالم القروي بالشبكة الوطنية. وقد بدلت الدولة مجهودات لتأمين التمويل عبر تقوية رصيد الصندوق الخاص بهذه العملية.

ولمواجهة الخصاص في **ميدان السكن** بصفة عامة والعجز في مجال السكن الاجتماعي ومخاطر التشوه الذي يهدد تطور النسيج الحضري والمعماري ، يتضمن مشروع قانون المالية إجراءات ملموسة تخص إحداث مناطق ومدن جديدة للتعمير وتسريع وتيرة برنامج محاربة السكن غير اللائق والدفع نحو ملائمة العرض والطلب على مستوى إنتاج السكن الاجتماعي.

ولهذا الغرض اتخذت الدولة المبادرات اللازمة لمتابعة توفير الوعاء العقاري وتحديد المعايير التقنية الدافعة نحو تقليص كلفة البناء وتبسيط مساطر التعمير وإعادة هيكلة التدخلات العمومية وصهرها داخل مجموعة العمران. وعلى مستوى الطلب وبغاية الرفع من القدرة على اقتناء السكن الاجتماعي وتيسير الولوج إلى وسائل تمويله ، تعزز نظام التشجيع على اقتناء السكن الاجتماعي بإحداث صناديق الضمان.

سيشهد **قطاع الثقافة** إنجاز 8 دور للثقافة في إطار "برنامج ميدا" كما أن سنة 2006 ستكون سنة الشروع في إنجاز مشروع حماية الموقع الأركيولوجي لوليلي وتهيئته إضافة إلى تنظيم عدد من المهرجانات والأنشطة الثقافية ذات الإشعاع الوطني.

وبالنسبة لتأطير **الشباب** حظي القطاع باعتمادات لتعزيز عملية العطلة للجميع وأنشطة دور الشباب وعمليات الإدماج السوسيو اقتصادي للنساء من خلال التكوين المهني وتوسيع شبكة دور حضانة الأطفال بجانب النوادي النسوية إضافة إلى تقوية وسائل عمل مراكز حماية الطفولة وتطوير وتنويع التظاهرات الثقافية لصالح الشباب ودعم برنامج القرآة والملاعب الرياضية للأحياء.

التوجه الاجتماعي للمشروع بارز كذلك من زاوية مساهمة الدولة **في خلق مناصب الشغل**.

فبعد إقرار عملية المغادرة الطوعية ومساهمتها في معالجة تضخم أعداد العاملين بسلك الوظيفة العمومية ، كان من الممكن النظر إلى خلق مناصب مالية بنوع من التأجيل اعتبارا لمتطلب التخفيف من الكتلة الأجرية. لكن الإدارة المغربية بحاجة إلى دماء جديدة وإلى فعاليات تتوفر على المؤهلات الكفيلة بدعم مسلسل التحديث والرفع من مردودية الإدارة ومرافقها.

لذلك تم ربط إمكانية خلق مناصب مالية جديدة وبالحاجيات الملحة والمستعجلة داخل عدد من القطاعات الحيوية خاصة التعليم والصحة والدفاع الوطني والأمن... وهو ما سيجعل عدد المناصب المالية المحدثة يصل إلى 12.000 منصب. إضافة إلى المناصب المحررة بفعل التقاعد في عدد من القطاعات التي يسمح لها القانون بالتعويض المنتظم.

الأبعاد التجهيزية لمشروع قانون المالية

في مجال إنشاء التجهيزات من المحقق أن المغرب يخطو خطوات جبارة قياسا مع حجم الاستثمارات ونوعية التجهيزات التي تتسم بطابع مهيكل ومستقبلي. وكذلك توزيعها المجالي الذي يخدم إعداد التراب الوطني ككل والرفع من القدرة التنافسية لمختلف المناطق المغربية.

فالمغرب يعرف اليوم طفرة تجهيزية لم يسبق نظيرها.

فمن زاوية حجم الاستثمارات ، يبرز المجهود العمومي في وصول المبلغ المخصص كاعتمادات شمولية للتجهيزات إلى 86،85 مليار درهم. وهو مبلغ ارتقى سنة بعد أخرى خلال السنوات الأخيرة كما يشهد بذلك عدد أوراش التجهيزات الكبرى والالتزام بمواعيد إنجازها.

ويتوزع هذا المبلغ على النحو التالي :

* اعتمادات التجهيز في ميزانية الدولة ..... 21،5 مليار درهم
* مساهمة صندوق الحسن الثاني ..... 3،5 مليار درهم
* المؤسسات والمقاولات العمومية..... 49،14 مليار درهم
* الصناديق الخصوصية للخزينة..... 6،5 مليار درهم
* مرافق الدولة ذات التسيير المستقل..... 206 مليون درهم
* الجماعات المحلية..... 6 مليار درهم.

إنها استثمارات تتجسد في أوراش كبرى وضخمة تهم إنشاء بنيات استقبالية واعدة بالنسبة لتطور النسيج الاقتصادي والاجتماعي المغربي.

فعلى سبيل المثال نذكر ورش بناء ميناء طنجة المتوسطي ومشاريع توسيع شبكة الطرق السيارة والطريق الدائري المتوسطي ومشاريع تثنية وتوسيع شبكة السكك الحديدية.

وهي استثمارات تشمل تهيئة ضفاف أبي رقراق والمواقع السياحية الجديدة وبناء الملاعب والمركبات الرياضية والمسابح إضافة إلى عدد من السدود الكبرى والصغرى.

وهي أيضا استثمارات تخص الارتقاء بالتجهيزات في ميادن التعليم والصحة وتطوير بنيات العمل والإشعاع الثقافي كما هو شأن ورش الخزانة الوطنية ومتحف الفنون المعاصرة والمتحف الأركيولوجي.

ويتمثل المجهود التجهيزي من جهة أخرى في مشاريع المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الشريف للفوسفاط ومكتب استغلال الموانئ والخطوط الجوية الملكية...

مصاحبة المبادرة الخاصة

بحكم الدور المنوط بالقطاع الخاص في اتخاذ مبادرات الاستثمار المنتج وتوسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد ، تتكفل الدولة باتخاذ الإجراءات وإنجاز المشاريع التي تشكل أرضية لترسيخ ثقافة اقتصادية تتوافق مع منطق العصر ونجاعة العمل الاقتصادي المرتكز على المبادرة الحرة وتطور المقاولة المواطنة.

في هذا الأفق ركزت الدولة على توضيح الإطار المؤسساتي للعمل الاقتصادي وحرصت على بلورة استراتيجيات قطاعية تنير مساعي المبادرة الخاصة واهتمت بتقوية آليات التمويل.

فعلى المستوى المؤسساتي وإضافة إلى المكتسبات الناجمة عن مسلسل تحيين الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط الاقتصادي ، تم بذل مجهود لمصاحبة مرحلة تركيب المشاريع الاستثمارية بواسطة إحداث اللجنة الوطنية للاستثمارات وإنشاء المراكز الجهوية للاستثمار.

وبغاية توضيح الرؤية لأصحاب المشاريع ، حققت بلادنا تقدما ملموسا يتلخص في بلورة التصورات المؤسسة لنهج سياسات قطاعية تنطلق من موارد المغرب ومؤهلاته المستقبلية لخوض غمار معركة التنافسية وتحديات الانفتاح والشراكة في سياق تحولات المشهد الاقتصادي الدولي.

وتشكل بلورة سياسات قطاعية تتسم بطابع إرادي واستشرافي المداخل الضرورية لجعل تمنيع وتقوية الجهاز الإنتاجي الوطني متطلبا يتصدر أولويات الاستراتيجية التنموية ويدفع الدولة إلى متابعة تحيينها وإدخال التصويبات التي يستدعيها التفاعل الإيجابي مع ضغوطات المحيط المعولم.

فهذه الدوافع هي التي أسست للأرضية التي أفضت إلى صياغة المخطط الأزرق واستراتيجية تنمية قطاع السياحة في أفق 2010 والتي يتقدم إنجازها بالملموس.

وهي نفسها التي ارتكزت عليها المجهودات التي تبذل لتجاوز اختناقات ونقائص الأنشطة الصناعية ببلادنا في اتجاه صياغة توجهات جديدة وواعدة في مجال اختيار وتطوير أنشطة صناعية مواتية لموقعنا الجيواستراتيجي ولتقدم اندماج اقتصادنا في السوق الدولي. فإلى جانب الإجراءات المتخذة برسم الدفع نحو تأهيل مكونات الجهاز الصناعي المتواجد ببلادنا ، تشكل بلورة معالم استراتيجية صناعية جديدة لبنة أخرى لمصاحبة تطور المقاولة الصناعية ومؤازرتها من زاوية توضيح الرؤية وتحضير شروط المواجهة التنافسية.

ومن الأكيد أن هذا النوع من المصاحبة هو الذي سيساعد قطاع الألبسة والخياطة على تحمل قوة الصدمة الخارجية المترتبة عن الغزو الآسيوي للأسواق التقليدية للمغرب. وهو كذلك عامل أساسي في انبثاق قدرة القطاع على مواصلة نشاطه والظفر بحصة من الأسواق رغم شراسة المنافسة.

ولهذا الغرض تم إبرام اتفاقيات تجدد مرتكزات تأهيل المقاولة ضمن التوقيع على مخطط إقلاع قطاع النسيج. ويقصد التوجه الجديد تعديل آليات التأهيل المعمول بها ودمجها في إطار آلية وحيدة تعتمد ربط التمويل وإعادة الهيكلة المالية لضمان استعمال أنجع للوسائل الموضوعة رهن إشارة المقاولات.

وبوجه عام تشكل محاور برنامج انبثاق الجهاز الصناعي المغربي أرضية لتجديده انطلاقا من منظور استراتيجي لتطوير وتقوية علاقاتنا الاقتصادية.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية وتجسيدا لتوصيات الكتاب الأبيض حول الصناعة والحرف ، سيعرف القطاع استكمال مخطط العمل للإنعاش والتنمية كأرضية لبلورة استراتيجية شمولية تضع أسس توجيه وتقدم الصنائع والحرف التقليدية بترابط وثيق مع التوجهات التي رسمتها استراتيجية تنمية قطاع السياحة.

وفي نفس الاتجاه ولنفس الغايات ، تطرح اليوم ذات الإشكالية على **قطاعنا الفلاحي**. فهذا القطاع مدعو بل مطالب ببلورة استراتيجية جديدة تضمن مواجهة التحديات المطروحة على المجالات الزراعية من زاوية المردودية وتلبية الحاجيات الغذائية الكبرى وعلى مستوى مستلزمات التنمية القروية في بعدها البشري وفي علاقاتها مع متطلبات تقدم النسيج الاقتصادي والاجتماعي المغربي.

إن المدخل الضروري لبلورة هذه الاستراتيجية يكمن في ضرورة السهر على تدشين مسلسل تجديد في طرق الاستغلال والإنتاج. ولكنه كذلك وبالأساس يقتضي القيام بتحولات في أنواع المزروعات والتركيز التدريجي على أكثرها ملائمة للرفع من المردودية وضمان التسويق المجزي.

وبالفعل ومع الآفاق التي فتحتها عملية تغيير نمط استغلال وتدبير أراضي شركتي صوديا وصوجيطا سيكون على بلادنا أن تخطو خطوات أخرى للارتقاء بالقدرات الإنتاجية لمجالاتنا الفلاحية المتنوعة.

فبالنظر إلى ما تزخر به هذه المجالات من مؤهلات ومن طاقات بشرية وما تختزنه من رصيد معرفي وإنتاجي ، هناك إرادة حكومية من أجل صياغة استراتيجية لإعادة تجديد وانتشار الجهاز الإنتاجي في قطاعات الزراعة وتربية المواشي وآليات تمويل الأنشطة الفلاحية عبر مؤسسة القرض الفلاحي.

يتجلى جانب أساسي من جوانب مصاحبة المبادرة الخاصة في المجهود المبذول بغاية **تطوير آليات التمويل**.

ويترجم هذا المجهود حرص الدولة على تيسير حاجيات المقاولات إلى التمويل بشروط تفضيلية بشكل عام وحسب الخصوصيات القطاعية وإكراهات الظرفية الاقتصادية.

ويبرز هذا المجهود أول ما يبرز في تعهد الدولة الملموس بقضايا تمنيع القطاع المصرفي والمالي وإدخال إصلاحات تتجسد نتائجها اليوم في إذكاء روح التنافسية بين الأبناك ومؤسسات التمويل من جهة أولى وفي إنشاء آليات مدعمة أو ضامنة لتوفير الوسائل المالية.

فعلى هذا المستوى ساهمت الدولة في :

- إنشاء صندوق لإعادة هيكلة المقاولات التي تعاني من ثقل المديونية ؛
- توسيع إمكانيات وفرص الانتفاع من صندوق تأهيل المقاولات ؛
- إحداث آلية للرأسمال المخاطر ؛
- التكفل العمومي بتمويل نفقات التجهيز عبر مساهمات صندوق الحسن الثاني وصندوق الاستثمار ؛
- تعبئة الرصيد العقاري العمومي لصالح مشاريع الاستثمار الفلاحي والصناعي والسياحي والسكني.

دعم التوجهات الإصلاحية

أصبح المغرب بلد إصلاحات بامتياز لأن النهج الإصلاحي هو الخزان الأول لتقدم البلد وهو جواز المرور نحو اكتساب الموقع الذي نطمح له داخل عالم اليوم، عالم التحولات المتسارعة وعالم اقتصاد المعرفة والتواصل.

إن الإصلاح ليس غاية في حد ذاتها وليس هدفا مرحليا ينجز بشكل نهائي ويعطي ثماره إلى الأبد. ففي عالم اليوم ، أصبح الإصلاح ضرورة تكاد تكون يومية باعتبار تحولات المحيط وتقلبات الظرفية وتعقد المشاكل.

وطبعا للإصلاحات تكاليف لكنها تكاليف تضمن الحفاظ على المكتسبات وعلى الثروات وعل الحقوق كما على الممتلكات العمومية من منظور مستقبلي. لذلك اخترنا النهج الإصلاحي ونعتمده كمرتكز لمعالجة المشاكل المطروحة لتحضير المستقبل.

فهناك إصلاحات قطاعية لكن مفعولها وتأثيراتها تنسحب على المجتمع بأسره على حاضره ومستقبله. وهذا هو شأن إصلاح قطاع التربية والتكوين الذي قطع أشواطا إيجابية أولى. وتتحمل المجموعة الوطنية تكلفته كاستثمار في الرأسمال البشري. ونجاح مختلف مراحل هذا الإصلاح بقدر ما هي مسؤولية جماعية بقدر ما هو كذلك مسؤولية مباشرة لمختلف العاملين في حقول التربية والتكوين.

وضمن الإصلاحات الأساسية التي سنتها بلادنا **إصلاح الشأن الديني** معتمدة في ذلك على الرصيد التاريخي المتميز للمغرب والمتشكل من وجود إمارة المؤمنين ووحدة المذهب المالكي وتقاليد التسامح والتساكن والتراحم التي يعرف بها الشعب المغربي.

فداخل عالم تنخره تطاحنات النعرات الطائفية والتوترات والإصطدامات التي تأخذ تلاوين عقائدية ومذهبية ، فإن إصلاح الشأن الديني ورش أساسي من أوراش العمل المتجه نحو تماسك النسيج الاجتماعي وسكينته ومساهمته في إشاعة السلم وتقوية التعاون بين التنظيمات البشرية.

ونفس الأهمية يحظى بها إصلاح **قطاع العدل** من زاوية كونه مرتكزا أساسيا لبناء دولة الحق والقانون وقطاعا مصاحبا لعملية تأهيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي وسندا لسلامة خوض غمار الأعمال واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

مسلسل **الإصلاح الإداري** يتجسد في التوضيحات المتتالية لوظائف الدولة ومهام الإدارة العمومية ويبرز تدريجيا في المجهودات الرامية إلى تحديث العمل الإداري والرفع من جودة خدماته. وهو كذلك يتقوى من خلال الدفع نحو اللامركزية وعدم التركيز في اتجاه اعتماد تدبير القرب والارتباط بانشغالات السكان.

ووجود إرادة ثابتة للوصول إلى إصلاح إداري حقيقي تتجسد في مثال **المغادرة الطوعية** التي لها مرامي تتجاوز حدود المصالح الإدارية وتهم المجتمع ككل وخاصة نمط تدبير التشغيل داخله. فالمغادرة الطوعية لاقت نجاحا ملحوظا وهي عملية وضعت بتصور مغربي ومولت بموارد داخلية وستكون أوقاعها إيجابية في اتجاه الدفع نحو الارتقاء بالمردودية والمعاملات الإدارية.

فهي عملية خلقت حركية اجتماعية من خلال الدفع نحو إعادة انتشار الشغل داخل المجتمع وعبر خلق فرص جديدة للحركية المهنية وكذلك في اتجاه جعل تطوير الإنتاجية والمردودية داخل الإدارة هدفا أساسيا ومتطلبا من المتطلبات الأولى لمسلسل الإصلاح الإداري.

تمثل عملية انطلاقة واعتماد التوقيت المستمر وإصلاح النظام الموازني أمثلة عن نتائج العمل المثابر والجدي. ويتواصل إصلاح كل المؤسسات والإدارات العمومية من خلال منظور جديد لتدبير الشأن العام يرتكز على الفعالية والمردودية والخضوع للمحاسبة في إطار تعاقدي وتقييم المنجزات بالمقارنة مع تكلفة المواد المعبأة ومنح تسهيلات للتصرف في الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للقيمين على تدبير الميزانيات مقابل تحميلهم مسؤوليات مباشرة لبلوغ أهداف يتم مسبقا الاتفاق بشأنها مع مراعاة ضوابط الخدمة العمومية وعلى رأسها ضوابط تخليق ومحاربة الفساد ونبذ كل أشكال الهدر والتبذير.

قطاع الماء كذلك هو ميدان من ميادن الإصلاح الأساسية التي يتعمق الإهتمام بها وتتقوى الاعتمادات المخصصة لها. ويهدف الإصلاح توسيع الانتفاع من الرصيد التجهيزي الهيدروفلاحي وتعهده بالصيانة اللازمة والحفاظ على الموارد السطحية والباطنية من الاستغلال المفرط ومن التلوث. وكذلك الدفع نحو جعل اقتصاد الماء هاجس الجميع وسلوكا قارا لدى كل المستعملين. إضافة إلى

تدارك المشاكل المترتبة عن الخصاص وفي شبكة التطهير. وتعد سنة 2006 منطلقا أساسيا بوضع وإعمال المخطط الوطني للتطهير ومكافحة التلوث.

وبحكم كون السنة الماضية سنة أول دورة للمجلس الأعلى **لإعداد التراب الوطني** ، فإن سنة 2006 ستعرف إحداث الإطار القانوني لهذا الإعداد إضافة إلى مواصلة الدراسات المتعلقة بالتخطيط الترابي وبافتحاص أجزاء الشريط الشاطئي الأكثر تعرضا لمخاطر التلوث.

جانب آخر من الإصلاحات الأساسية يتعلق **بالقطاع المالي** حيث تم سن قانون بنكي ومشروع قانون لمحاربة تبييض الأموال. وهي قوانين تعزز وتكمل الترسانة التي يتوفر عليها المغرب والتي جعلته يواكب المعايير والمواصفات التي يخضع لها تنظيم الأبناك والأسواق المالية العالمية. وهذا هو شأن المراجعة التي خضع لها النظام الأساسي لبنك المغرب.

كذلك تم الاهتمام بوضع الإصلاحات الكفيلة بالنهوض بالقدرة الوطنية على **الإدخار**. وفي هذا الأفق تم العمل على تنقية وضعية الصندوق المغربي للتقاعد. وتتلخص الإجراءات المتخذة في معالجة العجز الذي يعرفه نظام المعاشات العسكرية والعمل على تحسين توازن نظام المعاشات المدنية. وقد تم تدارك هذه الوضعية بالرفع من مساهمة الدولة من 9 إلى 10 % بالنسبة للمعاشات المدنية ومن 14 إلى 20 % بالنسبة للمعاشات العسكرية.

ولتأمين حقوق متقاعدي المؤسسات والمقاولات العمومية حرصت السلطة العمومية على معالجة اختلالات الصناديق الداخلية للتقاعد.

وقد ساهمت الدولة في بلورة الصيغ الكفيلة بتجاوز العجز الملحوظ الذي راكمته هذه الصناديق (مثلا المكتب الشريف للفوسفاط 30 مليار، والمكتب الوطني للكهرباء 11 مليار درهم) ودفعت نحو صهرها داخل نظام موحد يضمن لها الاستمرارية والتوازن المالي في الأمد المتوسط.

كذلك و في معرض الحديث عن الإصلاحات الضرورية والأساسية. هناك **الإصلاح الجبائي** أو بالأحرى الإصلاحات الجبائية.

سيطلع السادة المستشارون على تقرير مفصل حول النفقات الجبائية ومجموعها 15 مليار درهم. وهو تقرير مهم لأنه يقصد تعزيز التوجه الذي نأخذ به في بلدنا هو توجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والجبائية على الوجه الأمثل. وهو توجه يشترط كدعامة له إدخال إصلاحات تتعلق بتوسيع وتنويع الوعاء الجبائي ليبقى أو ليصبح معدل الضغط الجبائي في حدود التحمل دون ضرر أو ضرار على هذا القطاع أو ذاك.

فبمشاركة الجميع وبمساهمة الجميع سيصبح نظامنا الجبائي أكثر عدلا ومساواة . وبتوسيع الوعاء الجبائي ليشمل ، ولو بشكل متمايز كل القطاعات وكل المهن وكل الخدمات ، سيكون الضغط الجبائي أقل ثقلا وأكثر قبولا.

فيما يخص جانب الإجراءات الضريبية فلا بد أن نعطي بعض التوضيحات إثر الأخبار غير الصحيحة والتعاليق المجانية للحقيقة حول هذا الإجراء.

بطبيعة الحال الهدف في المدى المتوسط والبعيد هو العمل على توسيع الوعاء الجبائي في إطار الحرص على العدالة الجبائية وبهدف خلق شروط النقص من الضغط الجبائي. وهذا الهدف يفرض

نفسه باعتبار الاتجاه الذي ساد منذ أربعة سنوات عبر انخفاض حقوق الجمارك التي ستتلاشى تقريبا في نهاية هذا العقد نتيجة اتفاقيات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وهذا النقص من حقوق الجمارك إذا كان يكون كلفة بالنسبة للميزانية والخزينة العامة فهو لصالح المستهلك والمقاولة المغربية.

لذلك يجب أن نتقدم بشكل تدريجي كما فعلنا منذ سنتين في عملية توسيع الوعاء مع مصاحبة بيداغوجية لتفسير أن ذلك سيؤدي في آخر الأمر إلى النقص من الضغط الجبائي وسيساعد على تحديث مركب الإنتاج.

كذلك لابد أن نبرز أن التوجه العام في السنوات الأخيرة بالنسبة لتطور البنية الضريبية جعل نصيب الضرائب غير المباشرة يتناقص سنة عن سنة لصالح حصة الضرائب المباشرة.

إن الاقتراحات الواردة في مشروع القانون المالي محدودة وعلى عكس ما قيل لا تمس المواد الأساسية ولا القدرة الشرائية. فمواد كالطحين والسكر والشاي والزبدة غير المعبأة والسردين والوهبات لم تمس أبدا.

ومقابل ذلك لابد أن نبرز القرارات الإعفائية والتشجيعية التي جاء بها القانون سواء بمبادرة من الحكومة أو عبر التعديلات التي قدمها وصادق عليها مجلس النواب وأهمها :

- تكريس استمرارية الإعفاء على الجمعيات العاملة في مجال السلفات الصغرى ؛
- إقرار الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للعمل الأول في حدود 6000 درهم تشجيعا لمحاربة بطالة الخريجين والدفع إلى انخراطهم في التكوين والإنتاج ؛
- إقرار إعفاء ضريبي لصناديق رأسمال المجازفة تشجيعا لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- توسيع مجال الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبناء السكن الفردي إلى 300 متر مربع بذل 240 ؛
- تكريس الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة على خدمات صندوق التجهيز الجماعي ؛
- حق استرجاع الضريبة على القيمة المضافة لغير المقيمين عن شرائهم للسلع ؛
- منح حق خصم الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للكازوال المستعمل للمسافرين والبضائع عبر السكك الحديدية ؛
- إعادة العمل لمدة سنة بالمقتضى التحفيزي المتعلق بصكوك ائتمان الملكية في إطار التشجيع على تحفيظ العقارات في العالم القروي ؛

- إعطاء منحة من الدولة من أجل التحفيز على تجديد عربات النقل الطرقي المتقادمة.

هذه التعديلات تدل طبعا على مساهمة الفرق البرلمانية على إغناء المشروع والتناغم بين الحكومة والأغلبية وعلى أن سياسة توسيع الوعاء باسم التضامن الضريبي وضرورة التحديث لا تتنافى مع الإجراءات التحفيزية لاعتبارات اجتماعية.

البعد الجهوي لمشروع قانون المالية

تحظى قضايا التنمية الجهوية والتوازن المجالي بتتبع واهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة. ذلك أن الإقتناع بتعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر جهات البلاد اقتناع ينبني على اعتبارات الترابط الفعلي بين إنجاز وتيرة نمو مرتفعة وتحقيق التنمية الشاملة من جهة أولى وبين القدرة على توفير شروط إعادة انتشار الجهاز الإنتاجي والاستسواء الفعلي لتكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة من جهة ثانية.

هذا وقد تجسدت إرادة التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية والوحدات الترابية في تفعيل التدبير اللامتمركز للاستثمار من خلال الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزيـــــر الأول(9 يناير2002). وضمن المبادرات المتخذة لترجمة هذه الإرادة وجب التذكير ب :

أولا : الدفع نحو إضفاء شفافية وفعالية متزايدة على تدخلات الجماعات المحلية.

فبين 1999 و 2005 ارتفعت الأعداد الإجمالية للموظفين ب 3،4% وضمنها الأطر العليا والمتوسطة بنسبة 2،2%.

وخلال نفس الفترة ارتفعت حصة الجماعات من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 6،5 إلى 10،6 مليار درهم بزيادة 62 %. أما حصتها من الضريبة الحضرية والضريبة المهنية فانتقلت من 1،5 إلى 1،7 مليار درهم بزيادة 14%.

وبالنسبة للجهات عرفت حصتها من مداخيل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ارتفاعا فاق 100%.

ومن زاوية تطور الموارد الذاتية للجماعات المحلية فإنها ارتفعت خلال نفس الفترة أي حوالي خمسة سنوات ونصف ب 35%.

وبطبيعة الحال ومع تحضير مشروع إصلاح شامل لنظام الجبايات المحلية ستتعزز الوسائل المالية لمختلف الجماعات المحلية.

ثانيا : تعزيز مقاربة سياسة القرب وعدم التركيز واللاتمركز في تدبير الميزانية العامة للدولة.
ينبني هذا التوجه على أربعة مرتكزات متكاملة :

ـــ النهوض بدور ممثليات مختلف الوزارات على الصعيد المحلي ؛

ـــ اعتماد سياسة التعاقد بين الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية ؛

ــ تشجيع مقاربة الشراكة بين مختلف المتدخلين على الصعيد المحلي من مصالح خارجية للوزارات وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية وفعاليات المجتمع المدني لتأمين نجاعة العمل المشترك وضمان التنسيق بين البرامج والوسائل المعتمدة لإنجاز مشاريع مشتركة.

ــ إبراز البعد الجهوي للميزانية العامة للدولة من خلال إدخال رمز جديد في التبويب الموازني ، مما سيمكن ابتداءا من قانون المالية 2006 من تجهية المشاريع المدرجة.

التوزيع الجهوي لمجهود الاستثمار العمومي

يتعلق الأمر بالتوزيع المجالي للبرامج الاستثمارية للدولة وللمؤسسات العمومية. وهو توزيع يأخذ بعين الاعتبار كون التدخلات ذات الطابع السيادي كالدفاع الوطني والأمن الوطني والتدخلات المدرجة ضمن التحملات المشتركة والدراسات والأبحاث ذات الطابع العام وكذا التدخلات ذات الطابع الأفقي كشبكات الاتصالات وشبكات نقل الطاقة ، تدخلات ذات طابع مجالي عام.

ومن الطبيعي أن يأخذ هذا التوزيع بعين الاعتبار الطابع المتعدد الجهات للمشاريع الكبرى في ميدان التجهيزات التحتية. حيث أن المفاعيل الترابية للموانئ والمطارات والسكة الحديدية والسدود والطرق والطرق السيارة ومحطات إنتاج الكهرباء والجامعات ومراكز الأبحاث والمدارس العليا للتكوين والمستشفيات الجامعية والمتاحف مفاعيل تتجاوز الموقع المباشر وأحيانا كثيرة الإقليم بل الجهة التي يتموضع بها المشروع.

ارتكازا على هاتين الملاحظتين الأخيرتين سيكون من الموضوعي تجميع الجهات الستة عشرة إلى وحدات ترابية متجانسة جغرافيا واقتصاديا. وقد جرت العادة ونحن نقوم بهذا التمرين خلال السنوات الأخيرة أن نرتكز على تجميع يقتصر على سبعة مناطق كبرى وهي :

ــ المنطقة الأولى تهم جهتي البيضاء الكبرى والشاوية ورديغة ؛

ــ المنطقة الثانية تجمع بين ثلاث جهات الرباط ــ سلا ــ زمور ــ زعير والغرب الشراردة بني حسن وطنجة ــ تطوان ؛

ــ المنطقة الثالثة تشمل جهتي فاس ــ بولمان ومكناس ــ تافيلالت ؛

ــ المنطقة الرابعة تربط جهة تادلة ــ أزيلال إلى جهة دكالة ــ عبدة ؛

ــ المنطقة الخامسة تتكون من أربعة جهات من كلميم ــ السمارة إلى وادي الذهب ــ لكويرة والعيون ــ بوجدور إلى سوس ــ ماسة ؛

ــ المنطقة السادسة والتي تبقى محصورة في جهة مراكش ــ تانسيفت ــ الحوز ؛

ــ المنطقة السابعة وتضمن الجهة الشرقية وجهة تازة ــ الحسيمة ــ تاونات.

وللتذكير مرة أخرى فالأرقام التي ستقدم لإعطاء نظرة عن التوزيع المجالي للمجهود الاستثماري العمومي تنحصر في مخصصات الميزانية العامة للدولة والمشاريع المرتبطة بتمويل صندوق الحسن الثاني ومشاريع المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومن مجموع يتجاوز 60 مليار درهم كاستثمارات عمومية قابلة للتوزيع المجالي نلاحظ التقسيم التالي :

- منطقة البيضاء الكبرى ــ الشاوية ورديغة..... 12،7 مليار درهم أو 21،1%
- منطقة الرباط ــ سلا ــ زمور ــ زعير والغرب الشراردة
  بني حسين وطنجة ــ تطوان ..... 24 مليار درهم أو 40%
- منطقة فاس بولمان ومكناس تافيلالت حوالي..... 3،8 مليار درهم أو 6،3 %
- منطقة دكالة عبدة وتادلة أزيلال ..... 2،7 مليار درهم أو 4،5 %
- منطقة سوس والأقاليم الصحراوية..... 6،7 مليار درهم أو 11 %
- منطقة مراكش تانسيفت الحوز..... 4،6 مليار درهم أو 7،7%
- منطقة الشرق ــ تازة ــ الحسيمة ــ تاونات 5،5 مليار درهم أو 9،2%

وتدعو هذه الأرقام الإجمالية والنسب المترجمة لوزنها إلى أربعة ملاحظات كبرى :

أولها : أنه ورغم التفاوت الحاصل ، هناك ميل نحو تعديل توزيع المجهود العمومي للاستثمار ليشمل مختلف الأقاليم والجهات بشكل يضمن الرفع من مؤهلات مختلف مناطق المملكة. وهو ما يترجم تطور النظرة إلى إعداد تدريجي وشامل للتراب الوطني يواجه الفوارق والاختلالات المجالية ؛

ثانيها : وجود مجهود ملموس لصالح مناطق لم يلمسها المجهود التنموي العمومي في السابق كما يبرز ذلك من خلال النسب الخاصة بالأقاليم الشمالية والجنوبية الصحراوية والتي تتعهدها الدولة بمجهود خاص ومكثف عبر البرامج الطويلة المدى التي تشرف عليها وكالات التنمية ؛

ثالثها : ارتباط التركيز المتجلي في استقطاب كبريات المناطق الاقتصادية للقسط الأوفر من الاستثمارات (21% للمنطقة الأولى و40 % للمنطقة الثانية) بالكثافة السكانية كعامل رئيسي في التطور التاريخي للدينامية الاقتصادية القوية لهاتين المنطقتين على رأس هرمية الوزن الاقتصادي لمكونات المجال الاقتصادي المغربي ؛

ورابعها : أن تمايز نسب تخصيص اعتمادات الاستثمار العمومي يرتبط بالتوجه الجديد لإعادة تشكل المجال الاقتصادي الوطني. وهو توجه تحكمه في نفس الوقت مستلزمات الرفع من القدرة التنافسية لمختلف جهات المملكة وتحضير المجال الوطني ككل لتحديات الانفتاح والعولمة.

أهــم البرامــج و المشاريــع المدرجــة لفائــدة كل من المناطــق السبعــة

I - منطقة الدارالبيضاء الكبرى الشاوية ــ ورديغة

ومن مجموع 12،7 مليار درهم كاعتمادات للاستثمار العمومي أي ما يمثل 21 % ، تساهم الميزانية العامة ب 593 مليون درهم أو 11 % وصندوق الحسن الثاني ب 31 مليون درهم أو 1،5 من مجموع الصندوق والمؤسسات العمومية ب 12 مليار درهم أو 23 % من مجموع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومن زاوية التوزيع القطاعي ، تتلخص المشاريع المتموقعة بهذه المنطقة الكبرى في :

الصناعة : ــ إنجاز البنيات التحتية الخارجية للحظيرة الصناعية بكل من بوسكورة والنواصر على مساحة 262 هكتار ؛
ــ إنجاز منطقة صناعية في كل من سطات وبرشيد.

الطرق السيارة : ــ مواصلة أشغال مقطع سطات صخور الرحامنة ضمن مشروع الطريق السيار الرابط بين البيضاء ومراكش.

الموانئ : ــ تهيئة مرفأ تجاري بميناء البيضاء ؛
ــ توسيع مرفأ النفط بميناء المحمدية.

السكك الحديدية : ــ تتنية خط سيدي العايدي ــ سطات لمسافة 15 كلم وخط النواصر ــ الجرف الأصفر على طول 103 كلم.

السدود : بناء سد الحيمر لحماية مدينة سطات والبنيات التحتية من مخاطر الفيضانات.
المطارات : مواصلة أشغال إنشاء محطة جديدة لاستقبال المسافرين بمطار محمد الخامس الدولي.

الطاقة : تقوية إنتاجية الوحدة الحرارية بالمحمدية.

التعليم العالي : إنجاز كلية جديدة للحقوق بالبيضاء.

الصحة : ــ إنشاء مصحات عمومية متعددة الاختصاصات ببرشيد وبنسيلمان ؛
ــ مواصلة إنجاز مركز الأنكولوجيا وأمراض العيون والأطفال بالبيضاء.

الماء : تزويد مركزي بن أحمد والكارة بالماء الصالح للشرب.

الإسكان : مواصلة الأشغال التمهيدية لإنجاز المحج الملكي بوسط مدينة الدارالبيضاء.

II – منطقة الرباط ــ سلا ــ زمور ــ زعير ــ الغرب اشراردة بني حسن ــ طنجة ــ تطوان

وهي منطقة يبلغ الغلاف الإجمالي بها حوالي 24 مليار درهم أو 40 % من مجموع المجهود العمومي للاستثمار.
وضمن هذا المجموع تساهم الميزانية العامة ب 1،3 مليار درهم أو 23،5 % من اعتمادات استثمار الدولة وصندوق الحسن الثاني ب 775 مليون درهم أي 36% من مساهماته والمؤسسات والمقاولات العمومية ب 22 مليار أي 42 % من مجموع مشاريعها.

ومن زاوية التوزيع القطاعي تتمثل مشاريع الاستثمار العمومي في هذه المنطقة في :

الفلاحة : مواصلة مشروع التنمية التشاركية للمناطق الغابوية ومحيطها بإقليم شفشاون ومشروع التنمية القروية للمناطق البورية بإقليم سيدي قاسم ومشاريع تأهيل وتوسيع شبكات الري بدوائر الغرب واللوكوس.

الصيد البحري : إنجاز نقط مجهزة لتفريغ قوارب الصيد الساحلي بسلا وبادس (إقليم الحسيمة) وتارغة (إقليم شفشاون) وإحداث قرى للصيادين سماعلة بإقليم شفشاون.

الصناعة : ــ استكمال أشغال إنجاز الحظيرة الصناعية بعين الجوهرة (إقليم الرباط) على مساحة 400 هكتار بشراكة مع منعشين أجانب ؛
ــ إنجاز المنطقة الاقتصادية لأولاد زعير بعين العودة على مشارف مدينة الرباط ؛
ــ مواصلة أشغال المنطقة الصناعية للساكنية بالقنيطرة.

الطاقة : إحداث حظيرة إنتاج الطاقة باستعمال قوة الرياح بمنطقة طنجة وإنشاء وحدات إنتاج الطاقة ذات الدورة المركبة بسد الوحدة.

السياحة : أشغال تهيئة المحطة السياحية اللوكوس (العرائش) على مساحة 507 هكتار وخليج طنجة بالشركة مع جهات أجنبية.

الطرق والطرق السيارة : ــ استكمال أشغال مقطع تطوان ــ الفنيدق(28 كلم)؛
ــ الشروع في أشغال ربط المركب المينائي طنجة المتوسط بشبكة الطريق السيار (54 كلم) ومواصلة الأشغال بالشطر الأخير من المدار الطرقي الشمالي تطوان الجهة (133 كلم) كحلقة داخل مشروع بناء المدار المتوسطي طنجة ــ السعيدية.

الموانئ : ــ مواصلة أشغال المركب المينائي طنجة المتوسط والذي تبلغ كلفته الإجمالية أزيد من 30 مليار درهم منها 15 مليار للقطاع العام يخص بناء تجهيزات الميناء والمنطقة الحرة؛
ــ تقوية مرفأ ميناء طنجة وتوسيع الطاقة الاستقبالية لميناء المضيق.

السكة الحديدية : ــ ربط المركب المينائي طنجة المتوسط بالشبكة الوطنية (45 كلم) ؛
ــ ربط سيدي يحيى الغرب بمشرع بلقصيري (50 كلم) ؛
ــ إتمام تتنبة الخط الرابط بين مكناس وسيدي قاسم.

السدود : ــ استكمال أشغال تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله لتزويد الشريط الساحلي الرباط ــ البيضاء ؛
ــ إنجاز سد واد الرمل لتزويد المركب المينائي طنجة المتوسط ومنطقته الحرة.

المطارات : توسيع محطة المسافرين بمطار طنجة.

التعليم العالي : إحداث كلية متعددة التخصصات بالعرائش والمركز الوطني العلمي والمعهد المغربي للإعلام العلمي والتنقنين بالرباط.

الثقافة : مواصلة إنجاز الخزانة الوطنية والمعهد العالي للموسيقى وفنون الرقص ومتحف الفنون المعاصرة والمتحف الوطني للآثار بالرباط.

الرياضة : مواصلة أشغال المركب الرياضي بطنجة وإحداث مسبح مغطى بالقنيطرة.

الصحة : ــ إتمام الوحدات الاستشفائية بني مكادة بطنجة والمضيق ؛

ــ إحداث مستشفيات جديدة بتمارة وسلا ؛
ــ إحداث مركز تخفيف الآلام وسرطان الأطفال ومركز الحروق بالرباط ومركز أمراض العيون والأطفال بسلا.

الماء الصالح للشرب : ــ تزويد مدينة أصيلة انطلاقا من طنجة ومدينة وزان انطلاقا من سد واد المخازن ؛
ــ تقوية تزويد مدينة تطوان ومنطقة الشاطئية.

التعمير : بداية مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق على مساحة 5000 هكتار.

III - منطقة فاس ــ بولمان / مكناس ــ تافيلالت

تحظى هذه المنطقة بغلاف إجمالي يصل إلى 3،7 مليار درهم أو 6،3 % من مجموع الاستثمار العمومي ، منها 645 مليون درهم من ميزانية الدولة (12%) و 56 مليون من صندوق الحسن الثاني (2،6%) و3 ملايير أو 6 % من مجموع استثمارات المؤسسات العمومية.

وتتلخص المشاريع حسب القطاعات داخل هذه المنطقة في :

الفلاحة : ــ برنامج التنمية القروية وتهيئة دوائر الري الصغير والمتوسط بتافيلالت واخنيفرة ؛
ــ برامج التنمية القروية بالمناطق البورية لبولمان وخنيفرة وإفران والخميسات والراشيدية.

الصناعة : إحداث الحظيرة الصناعية لعين اشكاك وحي الصناعة التقليدية بنجليق بولاية فاس.

المعادن : دعم مركز الشراء والتنمية المعدنية لمنطقة تافيلالت فكيك.

الطرق السيارة والطرق : إعداد مشروع الطريق السيار فاس ــ تازة.

السكة الحديدية : إنجاز تتنية الخط مكناس ــ فاس.

التعليم العالي : إنشاء كلية متعددة الاختصاصات بالراشيدية.

الصحة : استكمال المركز الصحي الجامعي بفاس وإنجاز مصحة عمومية متعددة الاختصاصات بالحاجب.

الرياضة : استكمال أشغال مسبح مغطى بفاس.

IV - منطقة دكالة ــ عبدة / تادلة ــ أزيلال

يبلغ الغلاف الإجمالي للاستثمارات المعتمدة بالنسبة لهذه المنطقة 2،7 مليار درهم أو 4،5 % من مجموع الاستثمار العمومي القابل للتوزيع الجهوي.

ويتوزع هذا المجموع إلى 606 مليون من ميزانية الدولة (11%) و2 ملايير من استثمارات المؤسسات العمومية(4%).

قطاعيا تتلخص أهم البرامج في :

الفلاحة : استكمال التجهيز الهيدرو فلاحي للدوائر السقوية بساحل دكالة وإصلاح شبكات السقي الصغير والمتوسط بأزيلال ومشروع التنمية القروية للمناطق البورية بخريبكة.

الصناعة : ــ إحداث الحظيرة الصناعية بالجرف الأصفر ؛
ــ تحديث وحدات غسل وتعويم الفوسفاط باليوسفية وسيدي الضاوي وخريبكة ؛
ــ إنشاء وحدة للمعالجة الأولية للحامض الفوسفوري ووحدة للتركيز بمغرب فوسفور II ؛
ــ إحداث وحدة جديدة لإنتاج الحامض الفوسفوري بشراكة مع مجموعة باكستانية ؛
ــ إنتاج وحدة لإنتاج الحامض الفوسفوري والحامض الكبريتي ووحدة حرارية لإنتاج الطاقة بشراكة مع مجموعة برازيلية ؛
ــ إحداث وحدة لإنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة بالجرف الأصفر بشراكة مع مجموعة صينية.

الصيد البحري : إحداث قرى الصيادين بكل من الوليدية (إقليم الجديدة) ورأس بدوزة (إقليم آسفي).

السياحة : إحداث المحطة السياحية مازكان بإقليم الجديدة على مساحة 516 هكتار.

الطرق والطرق السيارة : إنجاز المقطع اثنين اشتوكة ــ الجديدة.

الموانئ : إنشاء مرفأ متعدد الاختصاصات وأرصفة بالجرف الأصفر.

التعليم العالي : إحداث كليات متعددة الاختصاصات بكل من بني ملال وآسفي وخريبكة.

الصحة : ــ إحداث مصحة عمومية متعددة الاختصاصات بخميس الزمامرة ؛
ــ إتمام الوحدات الاستشفائية بأزمور واليوسفية ؛
ــ إحداث مستشفى جديد بالجديدة.

الماء الصالح للشرب : تزويد مدينة أزمور والمحطة السياحية بالحوزية.

V-منطقة سوس ــ ماسة ــ درعة / العيون ــ الساقية الحمراء ــ بوجدور / وادي الذهب ــ لكويرة / كلميم ــ السمارة

وهي منطقة خصها المجهود الاستثماري العمومي بمجمـــــوع 6،7 مليار درهم أي ما يمثل 11 % من المجموع ضمنه 650 مليون درهم للميزانية العامة للدولة (12%) و 560 مليون درهم من تمويلات صندوق الحسن الثاني (26%) و 5،5 مليار درهم أو 10 % من مجموع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويشمل التوزيع القطاعي :

الفلاحة : ــ إصلاحات شبكات السقي المتوسط والصغير وإنعاش التنمية القروية بحوض دادس ؛
ــ استكمال مشروع التنمية القروية بكل من ضواحي تارودانت وطاطا ؛
ــ تنمية منطقة الكردان على مساحة 10 آلاف هكتار بالشراكة مع القطاع الخاص.

الصناعة : ــ إنشاء المناطق الصناعية بآيت ملول (إقليم أكدير) وتاسيلا (إقليم بوجدور) ؛
ــ إنشاء مناطق صناعية بكل من آسا وطانطان والعواطية (إقليم السمارة) ؛
ــ دراسة جدوى إحداث منطقة حرة بعيون الساقية الحمراء.

الصيد البحري : إحداث سبعة قرى للصيادين بالمناطق الجنوبية.

الطاقة : إحداث وحدة حرارية ذات الدورة المركبة بالعيون.

السياحة : ــ الشروع في تهيئة المحطة السياحية لتغازوت على مساحة 868 هكتار ؛
ــ تهيئة المحطة السياحية للشاطئ الأبيض (إقليم كلميم) على مساحة 532 هكتار.

شبكة الطرق والطرق السيارة : ــ إنجاز الأشغال التحضيرية لمشروع الطريق السيار مراكش ــ أكادير ؛
ــ إنجاز طرق سيايحية بمنطقة ورزازات ــ زاكورة على طول 336 كلم.

الموانئ : إتمام ميناء بوجذور وتوسيع ميناء العيون وتقوية البنيات التحتية والفوقية لميناء الداخلة.

المطارات : توسيع مطار أكدير وإحداث محطة للمسافرين بمطار الداخلة.

الرياضة : إنجاز المركب الرياضي بأكادير.

الصحة : إحداث مصحة عمومية متعددة الاختصاصات بأولاد تايمة ومركز لمعالجة الحروق بأكادير.

الماء الشروب : ــ تزويد مدينة أكادير من سد مولاي عبد الله ؛
ــ إنشاء محطة لتحلية ماء البحر ببوجدور ؛
ــ تزويد مدينة السمارة من الفرشة المائية لسيدي الخظاري وتقوية تزويد مدينتي العيون وطانطان.

الإسكان : إتمام برنامج العودة ومحاربة السكن غير اللائق وتأهيل المجال الحضري.

VI -منطقة مراكش ــ تانسيفت ــ الحوز

خصص لهذه المنطقة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2006 مجهود استثماري عمومي يبلغ 4،6 مليار درهم أو ما يمثل 7،7 % من المجموع. فميزانية الدولة ستساهم ب 641 مليون درهم (12%) وصندوق الحسن الثاني 280 مليون درهم (13%) والمؤسسات العمومية ب 3،7 مليار درهم (7،1%). وتهم التدخلات العمومية القطاعات التالية:

الفلاحة : إصلاح شبكات الري الصغير والمتوسط بدوائر الحوز وتنمية المناطق الجبلية بأمزميز وأسني بإقليم الحوز.

السياحة : الشروع في أشغال تهيئة المحطة السياحية موكادور بالصويرة على مساحة 348 هكتار.

السدود : إنجاز سد ويركان لتزويد مدينة مراكش.

المطارات : توسيع مطار مراكش وتهيئة مطار الصويرة موكادور.

الصحة : استكمال مرافق المركز الاستشفائي الجامعي لمراكش وإحداث مصحة عمومية متعددة الاختصاصات بعمالة سيدي يوسف بن علي وإتمام الوحدة الاستشفائية بتاملالت (إقليم قلعة السراغنة).

الرياضة : مواصلة أشغال المركب الرياضي وإحداث مسبح مغطى بمراكش.

الماء الشروب : تزويد منطقة بنكرير والمنطقة الصناعية لسيدي بوعثمان.

VII - منطقة الجهة الشرقية / تازة ــ الحسيمة ــ تاونات

وهي منطقة يصل الغلاف الإجمالي لاعتمادات الاستثمار العمومي بها إلى 5،5 مليار درهم (9،2 %). منها مليار واحد أو 19 % من الميزانية العامة و 451 مليون درهم من صندوق الحسن الثاني (21%) وأزيد من 4 ملايير نم المؤسسات والمقاولات العمومية (7،7 %).

وتتوزع هذه الاعتمادات على القطاعات التالية :

الفلاحة : ــ تنمية المراعي لفائدة تسعة جماعات قروية بعمالات تاوريرت وجرادة وفكيك ؛
ــ متابعة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بمنطقة تاوريرت ــ تافوغالت ؛
ــ التجهيز الهيدرو فلاحي لمنطقة ساهلة بإقليم تاونات.

الطاقة : إنجاز الوحدة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر.
الصناعة : تأهيل المنطقة الصناعية للناظور وإحداث حظيرتين صناعيتين بكل من سلوان وبركان.

السياحة : استكمال أشغال تهيئة المحطة السياحية للسعيدية (614 هكتار).

شبكة الطرق : ــ مواصلة إنجاز مقاطع المدار المتوسطي الرابط بين السعيدية وطنجة ؛
ــ إعداد الدراسات التقنية لإنجاز الطريق السيار فاس ــ تازة ــ وجدة.

المطارات : تجهيز مطار الناضور ــ العروي و توسيع محطة المسافرين بمطار الحسيمة.

التعليم العالي : إحداث كلية للطب بوجدة واستكمال مرافق كليتين متعددة الاختصاصات بكل من الناظور وتازة.

الصحة : ــ انطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة ؛

ــ إحداث مصحة عمومية متعددة الاختصاصات بكرسيف وإتمام الوحدة الاستشفائية لجرادة وتشغيل مركز الأنكولوجيا بوجدة.
ــ إنجاز مركز اللاإنكولوجيا بالحسيمة.

الماء الشروب : ــ تزويد وجدة والناظور والمراكز المجاورة لهما انطلاقا من سد مشرع حمادي وفرشة جبل الزركا ؛
ــ تقوية تزويد مدينة بركان والمحطة السياحية للسعيدية.

إن اقتصادنا يعمل في سياق معولم يعيش تقلبات متواترة وعلى رأسها صدمة ارتفاع أسعار النفط والغزو التجاري الآسيوي.

فدينامية الشمولية المالية والاقتصادية تترسخ وتتعمق بفعل التسارع الهائل لتدفقات التبادل والاستثمار. وهذا الاتجاه العارم المصطحب بتفتت مسلسلات الإنتاج الذي تحكمه الشركات الشمولية خلخل حدود الدول بشكل مكثف ومغاير لمفاعيل الجغرافيا.

لذلك فالبحث عن موقع لبلدنا داخل هذا المخاض يتطلب العمل والتحضير للانتفاع من تداخل الدينامية العولمية والدينامية الجهوية. وهو ما يستدعي عمليا مواصلة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي في أفق تفعيل صيغ الشراكات التي دخلت فيها بلادنا.

فهناك فرص جديدة لكسب توافد متصاعد للاستثمارات الأجنبية ولتوطين مسلكيات واعدة ، صناعية وخدماتية ، اعتبارا للوضع الجيواستراتيجي لبلادنا.

وهناك طبعا موعد تقييم مسلسل برشلونة في هذا الشهر بالذات والذي يجب أن يسمع صوتنا فيه للدفاع عن مصالحنا ولإقناع شركائنا بأن هناك نقائص وتأخر في تفعيل الالتزامات التي أعلنها شريكنا الأول الاتحاد الأوروبي. إنه موعد أساسي لإعطاء سياسة حسن الجوار محتوى عملي وتقعيدها على أسس الشراكة الحقيقية التي تأخذ بعين الاعتبار استعجالية معالجة ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل.

وكمثال على ذلك المشكل المتعاظم للهجرة السرية والذي جعل المغرب في وضعية بلد عبور لأعداد متزايدة من إخوتنا مواطني بلدان جنوب الصحراء. فللمغرب علاقات متميزة، أخوية وتضامنية، مع البلدان الإفريقية كما عبر عن ذلك جلالة الملك محمد السادس حينما هب أيده الله إلى إشعار الرأي العام الدولي بانعكاسات كارثة الجفاف على جمهورية النيجر وجسد جلالته بالملموس التضامن التلقائي للمغرب مع شعب هذا البلد من خلال الزيارة الملكية ومن خلال المساعدات الغذائية والطبية.

إن أسباب الهجرة السرية معروفة. فهي نتاج اختلال بين مكونات المجموعة الدولية، وحصيلة مسلسل الحيف واللاتكافؤ في مصادر العيش بين الأمم والتي يرزح الأغلب من دولها تحت وطأة الفقر المطلق والتهميش في إفريقيا بالأساس. فالمغرب ، البلد الإفريقي الجذور ، متضامن مع إخوانه الأفارقة وسيبقى مدافعا عن حقوقهم في العيش الكريم وفي التقدم والتنمية والغد الأفضل.

لقد اتضح الآن أن معالجة قضايا الهجرة تفرض مقاربة شمولية يشترك فيها الأوروبيون والأفارقة في إطار تعاون بناء. وهي بذلك مسؤولية مشتركة بين البلدان المغاربية ، بل نتمنى أن يكون ذلك أحد المنافذ لإعادة الروح للمشروع المغاربي الذي نحن محتاجون إليه لتطوير جاذبية منطقتنا.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2006 مشروع يبلور مواصلة مسيرة التقدم الذي نطمح إليه. والمغرب قادر على تدارك نقائصه ومواجهة التحديات التي تجابهه إذا ما هو استمر في إصلاح أوضاعه واستمات في تفعيل مشاريعه الإصلاحية بانتظام وبثقة في المستقبل.

المغرب يجب أن يثق في نفسه لأنه منخرط بعزم في استراتيجية المصالحة والإصلاح والتطور. فرغم مشاكله وخصاصه الاجتماعي ، المغرب يتقدم، يدافع عن كيانه وإنسانيته وثقافته. يتصالح مع ماضيه ونسائه وأمازيغيته وأقاليمه ومهاجريه وفقرائه.

وطبعا المغرب واع بنقط ضعفه وعلى علم بنقائصه وحدود إمكانياته، لكنه عازم على مواجهتها. عازم على خلق شروط رفع معدل النمو. عازم على مواجهة تحديات التطور الديمغرافي وانعكاسات تغيير البنية السكانية في ميادن الشغل والصحة والتعليم والسكن والتجهيزات الأساسية.

المغرب واع بإفرازات مسلسل العمولة على نسيجه الاقتصادي والاجتماعي. فسنة عن سنة يجدد آليات مصاحبة المقاولة المغربية وتحديث أنظمة التمويل. المغرب واع بضرورة محاربة آفة الأمية لتدارك مكامن الخصاص والتهميش الاجتماعي.

إن المغرب يعتبر أن العمل على إعمال الإصلاحات هو المنفذ الرئيسي لتمنيع اقتصاده وتماسك مجتمعه. لذلك فمشروع قانون المالية يترجم الحاجة إلى إعادة انتشار الدولة. فبقدر ما أن الدولة مطالبة بمراجعة أساليب تدخلاتها الاقتصادية في المجال الإنتاجي بقدر ما يجب أن تلعب الدور الرائد والدافع نحو محاربة أسباب الفقر. ففي هذا المجال وبتشارك مع مبادرات المجتمع المدني وبتعبئة كل الطاقات تتزايد مكانتها ومسؤوليتها من الناحية الكمية والكيفية.

ونحن إذ نحتفل في هذه الأيام بالذكرى الخمسين لرجوع المغفور له محمد الخامس من منفاه ، الرجوع الذي كرس المشروعية وفتح الباب لاستقلال البلاد يشكل بالنسبة لنا وقفة لنلتزم من جديد من أجل تعميق القيم الوطنية وامتداداتها اليوم التي هي قيم المواطنة الفاعلة والمسؤولة.

فمع الآمال التي فتحها العهد الملكي الجديد والتوجيهات الملكية السامية الدافعة نحو شحذ عزائمنا ومؤازرة مجهوداتنا وكذلك مع المبادرات الملكية الميدانية الرائدة في الواجهة الاجتماعية نحن موقنون أن عهد بزوغ الجهاد الأكبر الذي بشر به المغفور له جلالة محمد الخامس طيب الله تراه يعرف الآن انطلاقة جديدة وواعدة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته